



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединённых Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي لأفريقيا

الدورة التاسعة والعشرون

أبيدجان، كوت ديفوار، 4-8 أبريل/نيسان 2016

الاتجاهات والقضايا في مجال الأغذية والزراعة لاتخاذ إجراءات إقليمية ووطنية
في سياق أهداف التنمية المستدامة

الموجز

في سياق ضمان استمرارية الاتجاه الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة، أُجري استعراض إقليمي منظم لتحديد الاتجاهات والقضايا الرئيسية في مجال الأغذية والزراعة في إقليم أفريقيا وتبعاتها على العمل المستقبلي للمنظمة من أجل دعم الإجراءات الإقليمية والوطنية، بما يساهم أيضاً في إضفاء خصائص إقليمية على استعراض الإطار الاستراتيجي للمنظمة وإعداد الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2018-2021.

وإن ثلاثة تطورات عالمية هامة في فترة السنتين 2014-2015 سوف توجه الإجراءات الإقليمية والوطنية، وعمل المنظمة في مجال الأغذية والزراعة في المستقبل: أهداف التنمية المستدامة التي يبلغ عددها 17 هدفاً، واتفاق باريس الذي تمّ اعتماده نتيجة مؤتمر للأمم المتحدة لتغير المناخ في العالم (مؤتمر الأطراف الحادي والعشرون)، وإعلان روما عن التغذية، وإطار العمل الذي اعتمدته المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية. إضافةً إلى ذلك، من المتوقع أن تفضي 10 اتجاهات وقضايا عالمية إلى آثار مباشرة أو غير مباشرة على قطاع الأغذية والزراعة، وإلى تجليات وتأثيرات محدّدة في إقليم أفريقيا، كما يتمّ تفصيله في هذه الوثيقة.

وسوف تكون الإجراءات الإقليمية والوطنية التي يمكنها أن تدعم المنظمة بفعالية في هذا السياق متجذّرة في البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، عن طريق استراتيجية تنفيذ مالاو وخارطة الطريق والالتزامات بأهداف التنمية المستدامة. وهي متصلة بالأمن الغذائي والتغذية، ومكافحة الفقر، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، بما في ذلك الطاقة وندرة المياه، والحماية من الأمراض والآفات الحيوانية



mp576

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)، وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة

للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق

أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

والنباتية؛ والتهديدات لسلامة الأغذية؛ وتنمية النظم الغذائية - الزراعية والعمالة؛ والتجارة؛ وإبلاء اهتمام خاص للنوع الاجتماعي والشباب.

المسائل التي ينبغي لفت عناية المؤتمر الإقليمي إليها

يُطلب إلى المؤتمر الإقليمي توفير التوجيهات والمشورة بشأن مدى اتساق التحديات الرئيسية والإجراءات المستقبلية المحددة مع الظروف السائدة في الإقليم، في سياق استراتيجية تنفيذ مالاو، وأهداف التنمية المستدامة والأهداف الاستراتيجية للمنظمة.

أولاً - مقدمة

1- في سياق ضمان استمرارية الاتجاه الاستراتيجي للمنظمة، أُجري استعراض إقليمي منظم لتحديد الاتجاهات والقضايا الرئيسية في مجال الأغذية والزراعة في إقليم أفريقيا وتبعاتها على العمل المستقبلي للمنظمة، بما يساهم أيضاً في إضفاء خصائص إقليمية على استعراض الإطار الاستراتيجي للمنظمة وإعداد الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2018-2021. وترد أدناه النتيجة التي توفر لمحة عامة عن التطورات الرئيسية، والاتجاهات والتحديات وتبعاتها على دعم المنظمة للإجراءات الإقليمية والوطنية في إقليم أفريقيا.

2- وتُقسم هذه الوثيقة إلى ثلاثة أجزاء رئيسية:

(أ) يشير القسم "ثانياً" إلى الاتجاهات والتطورات العالمية؛

(ب) ويعرض القسم "ثالثاً" لتعبير الاتجاهات والقضايا العالمية في إقليم أفريقيا، وتأثيرها المحتمل على هذه الاتجاهات والتطورات ويسلط الضوء بشكل أكبر على الاتجاهات الخاصة بإقليم أفريقيا؛

(ج) ويوفر القسم "رابعاً" لمحة موجزة عن المجالات التي يمكن للمنظمة أن تدعم فيها الإجراءات الإقليمية والوطنية المستقبلية في مجال الأغذية والزراعة.

ثانياً - الاتجاهات والتطورات العالمية

3- ثلاثة تطورات عالمية هامة في فترة السنتين 2014-2015 سوف توجه الإجراءات الإقليمية والوطنية، وعمل المنظمة في مجال الأغذية والزراعة في المستقبل:

(1) أهداف التنمية المستدامة التي يبلغ عددها 17 هدفاً، لجدول أعمال عالمي للتنمية المستدامة لعام 2030، والتي تم اعتمادها في سبتمبر/أيلول 2015 في مقر الأمم المتحدة في نيويورك.

(2) اتفاق باريس الذي تمّ اعتماده نتيجة مؤتمر الأمم المتحدة لتغيّر المناخ في العالم (مؤتمر الأطراف الحادي والعشرون بشأن تغير المناخ)، والرامية إلى تعزيز الاستجابات العالمية لتهديد تغيّر المناخ في سياق التنمية المستدامة وبذل الجهود لاستئصال الفقر.

(3) إعلان روما عن التغذية، وإطار العمل الذي اعتمده المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية عام 2014، والذي يدعو إلى اتخاذ إجراءات والتزامات عالمية جديدة من أجل القضاء على سوء التغذية بجميع أشكالها.

4- ومن المتوقع أن تفضي عشرة اتجاهات وقضايا عالمية إلى آثار مباشرة أو غير مباشرة على قطاع الأغذية والزراعة، وسوف توجه جدول أعمال التنمية في المستقبل القريب، كما تلقي الضوء عليه الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2014-2017 (المراجعة)¹. ترد أدناه الاتجاهات والقضايا، ويجري تفصيلها في الملحق 1 إضافةً إلى التطورات العالمية المذكورة أعلاه:

- (أ) مكافحة الآفات والأمراض النباتية والحيوانية العابرة للحدود والاستجابة لها
- (ب) التوسع المدني، والهجرة وآثارها على النظم الغذائية، والأمن الغذائي والتغذية، والهياكل الزراعية المتغيرة
- (ج) عولمة الزراعة والنظم الغذائية
- (د) تطوّر السياسات التجارية وأنماط التدفقات التجارية
- (هـ) الهيكلية المتغيرة للطلب على الأغذية وتقلّب أسعار الأغذية
- (و) أمن الطاقة وندرته
- (ز) المنافسة المتنامية على البيئة والموارد
- (ح) سيطرة القطاع الخاص على نحو متزايد على المعرفة والابتكار
- (ط) الحوكمة والمساءلة المتبادلة
- (ي) الضعف المتزايد بسبب الكوارث والأزمات الطبيعية والبشرية المنشأ

ثالثاً- التعبيرات الإقليمية للاتجاهات العالمية والفرص والتحديات

5- يشير هذا القسم إلى تجلّي الاتجاهات والقضايا العالمية في إقليم أفريقيا، وتأثيرها المحتمل على هذه الاتجاهات والتطورات. ويلقي الضوء أيضاً على الاتجاهات الخاصة بإقليم أفريقيا، ويناقش التحديات والفرص الإقليمية المنبثقة عن تحليل الاتجاهات وغيرها من القضايا ذات الصلة.

¹ الوثيقة 2015/3 C على الموقع <http://www.fao.org/3/a-mm710a.pdf>

6- وخلال العقد الماضي، سجّل إقليم أفريقيا معدلات نمو اقتصادية مطّردة وملحوظة. ففي عام 2014، قارب متوسط معدلات النمو نسبة 5 في المائة، أي ضعف المتوسط العالمي. وقد شهد ربع البلدان في الإقليم نمواً بحوالي 7 في المائة أو أكثر كما أن 7 من أصل عشرة بلدان من بين الاقتصادات الأسرع نمواً في العالم موجودة في أفريقيا. غير أن هذا النمو الكبير يثير تناقضاً محيراً. على الرغم من الأرقام الباهرة للناتج المحلي الإجمالي، تعاني أفريقيا أدنى مستويات التنمية البشرية والاجتماعية حيث أن جزءاً كبيراً من السكان عالق في فخّ الفقر، ويواجه بطالة مستشرية وحالة من اللامساواة. بالتالي، في حين أن معظم الأقاليم تفيد عن تحقيق نجاحات في الحدّ من الجوع، فإن نقص التغذية وغيرها من أشكال سوء التغذية تبقى مرتفعة بشكل عام في أفريقيا. وبصورة عامة، تراجع انتشار الجوع في الإقليم بنسبة 30 في المائة بين الفترة القاعدية (1990-1992) وعام 2015، وفقاً للتقديرات الأخيرة للمحة العامة الإقليمية عن انعدام الأمن الغذائي في أفريقيا في عام 2015.

جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015 وأفريقيا

7- في حين تمّ إحراز تقدم على المستوى العالمي، كانت الإنجازات المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا متباينة، وبالتالي تبقى ملائمة ما بعد عام 2015. ومع أهداف التنمية المستدامة التي تركّز على دمج الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية في إطار متكامل، سوف يطرح التنسيق والتعاون في السياسات الدولية مزيداً من التحديات كما أنهما سوف يتطلبان اعتماد نهج عملي ملحوظ لتعزيز عملية وضع السياسات في صفوف أصحاب الشأن ذات الصلة.

8- وفي يناير/كانون الأول 2014، اعتمد الاتحاد الأفريقي جدول أعمال 2063 - وهو إطار قاري استراتيجي مشترك لتحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة. وقد تمّ وضع خطة عشرية أولى (2014-2023) واعتمدها في يونيو/حزيران 2015 لضمان التنفيذ الفعال. وإن سبعة تطلعات أفريقية والمجالات ذات الأولوية المقابلة لها تتواءم على نحو تام مع الغايات الواردة في أهداف التنمية المستدامة. وقد تمّ اعتماد هذه التطلعات السبعة في وقت سابق في يونيو/حزيران 2014، وتردّدت في إعلان مالابو بشأن التعجيل بالنمو والتحوّل الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل كسب العيش.

9- ويمثل إعلان مالابو واستراتيجية التنفيذ وخارطة الطريق المتصلتان به التزامات جريئة جداً، حيث أنها تضم غايات محدّدة ترتبط بأهداف التنمية المستدامة، إنما يترافق بإطار زمني طموح جداً حدّد بعام 2025 لبلوغها: الالتزامات بالمبادئ والقيم في عملية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا (هدف التنمية المستدامة 1، 2)، وتعزيز تمويل الاستثمار في الزراعة (هدف التنمية المستدامة 2)، والقضاء على الجوع في أفريقيا بحلول عام 2025 (هدف التنمية المستدامة 2)، وخفض الفقر بمقدار النصف بحلول عام 2025 من خلال النمو والتحوّل الزراعيين الشاملين (هدف التنمية المستدامة 1)، وتحفيز التجارة بين البلدان الأفريقية بالسلع والخدمات الزراعية (هدف التنمية المستدامة 2)، وتعزيز قدرة سبل العيش ونظم الإنتاج على الصمود في وجه تقلّب المناخ والمخاطر الأخرى المتصلة به (هدف التنمية المستدامة 13)، والمساءلة المتبادلة بشأن الإجراءات والنتائج بما يساعد البلدان في بلوغ الغايات الواردة في أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.

مكافحة الآفات والأمراض النباتية والحيوانية العابرة للحدود

10- وفقاً للمنظمة، تمثل الأمراض النباتية والحيوانية العابرة للحدود ما يقدر بنسبة 30 في المائة من خسائر ما بعد الحصاد في العالم. وتسجل الخسارة في أفريقيا معدلاً مرتفعاً جداً في أفريقيا بفعل تغلغل أمراض عديدة تؤثر على محاصيل رئيسية بالنسبة إلى الأمن الغذائي، والثروة الحيوانية، ومصادر الأسماك، والمنتجات الحرجية التي توفر دخلاً ملحوظاً للملايين من أصحاب المزارع الصغيرة في المناطق الريفية وشبه الحضرية. وما زالت آثار وباء فيروس إيبولا وأمراض أخرى عابرة للحدود مثل إنفلونزا الطيور وآفة المجترات الصغيرة واسعة الانتشار في البلدان المتأثرة وغيرها من البلدان.

11- كما أن نظم رصد الآفات والأمراض ضعيفة جداً في أفريقيا، وقد تستفيد القارة بشكل كبير من منشآت معززة للمراقبة في نقاط استراتيجية لرصد انتشار الآفات والأمراض وآليات الاستجابة المتسقة. ويمكن أن تكون كلفة عدم التحرك باهظة، إذ من المقدّر مثلاً أن غانا تخسر 230 مليون دولار أمريكي سنوياً من عائدات التصدير نتيجة الحظر المفروض على الصادرات بسبب ذباب الفاكهة. وفي حال مكافحة الأفلاتوكسين، يقدر البنك الدولي أن التكلفة السنوية للامتهال بالنسبة إلى المصدرين الأفريقيين للحبوب، والفاكهة، والخضر والجوز قد تبلغ 670 مليون دولار أمريكي. ولا يمكن أن تخسر أفريقيا هذه الفرص بسبب عدم تحركها.

تغير المناخ والبيئة

12- إن الشعوب الأفريقية والنظم الإيكولوجية الطبيعية معرضة كثيراً إلى الكوارث الطبيعية. ويتفاقم ضعف السكان في وجه الكوارث الطبيعية من جراء التفاعل مع الموارد الطبيعية سعياً لتحقيق سبل العيش والتنمية، حتى في النظم الإيكولوجية الخطرة. كما أن الأحداث المناخية القصوى مثل الجفاف، والفيضانات والحرارة المرتفعة والأعاصير الاستوائية سوف تزداد قوة وتواتراً: وتبرز الدول النامية الجزرية الصغيرة في أفريقيا، إضافةً إلى بلدان الساحل والقرن الأفريقي من بين الأكثر ضعفاً. كذلك، فإن ارتفاع مستوى البحر يهدد الكثير من السكان على السواحل وسوف تتأثر الزراعة، والسياحة، والمدن، ومستويات البحر، والصحة، والطاقة ومصادر الأسماك. ووفقاً لبنك التنمية الأفريقي، من المتوقع أن تتراوح التكلفة الاقتصادية بين 45 و50 مليار دولار أمريكي في السنة بحلول عام 2040، وحتى 7 في المائة من إجمالي الناتج المحلي السنوي لأفريقيا بحلول عام 2100. وهذا الضرر الذي قد يطال تنمية المجتمعات المحلية، والبلدان والإقليم برمته قد يعكس التقدم الذي أحرزته أفريقيا بصعوبة. كما أن التغير المناخي يقوّض أصلاً الإنجازات التي حققتها أفريقيا في مجال التنمية. وتشكل ظاهرة النينيو المناخية المستمرة في أجزاء مختلفة من أفريقيا دليلاً على آثار تغير المناخ. وأما المبادرات الجارية، مثل التحالف الأفريقي بشأن الزراعة الذكية مناخياً، الذي أقامه رؤساء الدول الأفريقية في مالابو عام 2014 بهدف وضع خارطة طريق لتحفيز الاستفادة من ممارسات الزراعة الذكية مناخياً، مع التركيز على المجتمعات المحلية الريفية الأكثر هشاشة، فهي تشكل خطوة في الاتجاه الصحيح لمعالجة القضايا التي يطرحها تغير المناخ.

13- كذلك، تمثل الحاجة إلى الاستجابة إلى تغيّر المناخ فرصةً لتوجيه التحوّل الاقتصادي الذي تحتاج إليه أفريقيا: فالتنمية القادرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ والتي تستهلك كميات منخفضة من الكربون وتحفّز النمو قد تسدّ فجوة الطاقة وتحدّ من الفقر. وبالتالي، فإن تغيّر المناخ يحتمّ وضع سياسات صحيحة ومحفّزة للنمو بغضّ النظر عن التهديدات المناخية. فالنمو الذي يدعم الحدّ من الفقر، وحماية البيئة، وكفاءة الموارد والنمو الاقتصادي بصورة متكاملة، أي ما يُسمّى أحياناً النمو الأخضر، يمثل فرصةً جذابة للبلدان في أفريقيا. وبإمكان استراتيجيات النمو الأخضر أن تولّد سياسات وبرامج تحقق هذه الغايات على نحو متزامن. وهي قادرة أيضاً على تسريع عجلة الاستثمار في التكنولوجيات والصناعات الجديدة الكفوءة من حيث الطاقة، في حين تتولّى إدارة التكاليف والمخاطر بالنسبة إلى المكلفين، ورجال الأعمال والمجتمعات المحلية. بالفعل، إن الانتقال إلى النمو الأخضر يحمي سبل العيش؛ ويحسن أمن المياه والطاقة والأمن الغذائي؛ ويعزّز الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية؛ ويحفّز الابتكار واستحداث الوظائف والتنمية الاقتصادية.

أمن الطاقة وندرتها في أفريقيا

14- يعيش أكثر من 75 في المائة من سكان أفريقيا من دون كهرباء، في حين يعتمد 81 في المائة منهم على وقود الكتلة الحيوية التقليدية الصلبة للطهي. كما أن ربع السكان فقط في أفريقيا يحصلون على الكهرباء، مقابل نصف السكان في جنوب آسيا وأكثر من 80 في المائة في أمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. والكهرباء التي يتمّ توليدها حالياً تكفي لإضاءة لمبة واحدة لكل شخص لمدة ثلاث ساعات في اليوم.

15- ومن المتوقع أن يزداد عدد السكان غير القادرين على الحصول على الكهرباء إلى 655 مليون نسمة (44 في المائة)، وعدد الأشخاص الذين يفتقرون إلى مرافق صحية للطهي إلى 883 مليون شخص (59 في المائة) بحلول عام 2030 من أصل عدد سكان يُقدّر بمليار ونصف المليار نسمة في سيناريو "سير الأمور بالأسلوب المعتاد" (الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، 2013). وما زالت أفريقيا تعتمد إلى حدّ كبير على طاقة الكتلة الحيوية التقليدية التي يجري حصادها بصورة غير مستدامة بشكل فحم وحطب لوقود الطهي، ما يؤدي إلى العديد من حالات الوفاة بفعل تلوث الهواء داخل المنازل. وقد واجه أكثر من 30 بلداً أفريقياً نقصاً في إمدادات الطاقة في السنوات الخمس إلى العشرة الأخيرة. وتبرز هذه التحديات على الرغم من موارد الطاقة الأحفورية والمتجددة الوفيرة في أفريقيا، ولذا فإن تنمية الطاقة لم تحقق بعد المستوى المتوخى من الأمن والخدمات في مجال الطاقة.

16- ويتعيّن على البلدان الأفريقية أن توسّع نطاق توليد الطاقة إلى حدّ كبير ليتمكن الجميع من الحصول على الطاقة - إنما يمكنها القيام بذلك من خلال مزج ملائم للطاقة يسمح لأفريقيا بإنارة مدنها، ومناطقها الريفية واقتصادياتها وإمدادها بالطاقة. وتتمتع أفريقيا بقدرات هائلة من حيث الطاقة المتجددة - الطاقة المائية، والشمسية، والهوائية والجيوحرارية. كما أن معالجة مواطن عدم الكفاءة الأساسية في نظم الطاقة في أفريقيا سوف تولّد أيضاً فرصاً استثمارية. في الوقت الحاضر، يدفع السكان الأكثر فقراً في أفريقيا الأسعار الأكثر ارتفاعاً في العالم على الطاقة، حيث يبلغ متوسط التعريفة للكيلواط الواحد في الساعة في أفريقيا 0.14 دولار أمريكي مقارنةً بسعر 0.04 دولار أمريكي في

جنوب شرق آسيا. ويقدر مصرف التنمية الأفريقي أن الاستثمار في الشبكات الإقليمية والطاقة المائية سوف يساعد الإقليم على ادّخار يصل إلى حدّ ملياري دولار أمريكي في السنة.

عمالة الشباب، والتوسّع الحضري والهجرة

نظراً إلى وجود حوالي 200 مليون شخص تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة، توجد في أفريقيا أكبر فئة من الشباب في صفوف السكان في العالم. ووفقاً للبنك الدولي²، سوف يتضاعف عدد الشباب في أفريقيا بحلول عام 2045. وبين عامي 2000 و2008، ازداد عدد السكان في سنّ العمل في أفريقيا (15-64 سنة) من 443 مليون شخص إلى 550 مليون شخص؛ أي بنسبة بلغت 25 في المائة. وهذا يمثل نمواً سنوياً قدره 13 مليون شخص، أو 2.7 في المائة كل عام. وفي حين أن السكان في معظم أنحاء العالم يشيخون، باتت فئة الشباب تشكل اليوم الأكثرية في العديد من البلدان الأفريقية. وأكثروا يعيشون في المدن أو البلدات التي تشهد توسعاً مدنياً سريعاً في أفريقيا، أو في قرى الأرياف والمستوطنات؛ أكانوا ينتمون إلى الطبقة المتوسطة أو ينحدرون من عائلات ضعيفة تعيش في الفقر، يبقى أمر واحد مؤكداً وهو أن لهؤلاء الشباب تطلّعات كبيرة ويبيدي صانعو القرارات المزيد من القلق بالنسبة إلى كيفية الاستجابة إلى هذه التطلّعات.

17- وقد أطلق الاتحاد الأفريقي عقد الشباب الأفريقي عام 2009 ليكون بمثابة خارطة الطريق لتنفيذ ميثاق الشباب الأفريقي الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات عام 2006. وعلاوة على ذلك، في عام 2011، أطلقت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا مع مصرف التنمية الأفريقي ومنظمة العمل الدولية المبادرة المشتركة لإيجاد فرص العمل للشباب في أفريقيا.

18- ومن الناحية النسبية، يؤثر التحدي المتمثل بعمالة الشباب على كل إقليم - البلدان المتقدمة والنامية على السواء - وهي ميزة شدّد عليها تقرير التنمية في العالم عام 2013 حول "الوظائف"³. غير أنه نظراً إلى خصائص الاتجاهات الديموغرافية فيها، تمثل أفريقيا الإقليم الوحيد في العالم حيث يشكل هذا التحدي أحد الشواغل الكبيرة، وسوف يستمر كذلك على نحو متزايد. وحصة الشباب في القوة العاملة في أفريقيا هي الأعلى في العالم: حوالي 35 في المائة في أفريقيا و40 في المائة في شمال أفريقيا مقابل 30 في المائة في الهند، و25 في المائة في الصين و20 في المائة في أوروبا. وتشير التوقعات إلى أن 60 في المائة من نمو القوة العاملة في العالم بين عام 2010 وعام 2050 سيحصل في أفريقيا. واليوم، فإن أكثر من نصف السكان في أفريقيا هم دون الخامسة والعشرين من عمرهم، وحوالي 11 مليون أفريقي، معظمهم من الداخلين الجدد إلى سوق العمل يبحثون عن وظائفهم الأولى، سوف ينضمون إلى سوق العمل كل عام خلال العقد القادم (البنك الدولي 2014). وحتى لو كان من المتوقع أن تتحسن حال العمالة في الأجل الطويل، سوف يكون العقدان المقبلان في غاية الأهمية.

² مؤشرات التنمية في أفريقيا، 2011، البنك الدولي، واشنطن العاصمة.

³ http://siteresources.worldbank.org/EXTNWDR2013/Resources/8258024-1320950747192/8260293-1322665883147/WDR_2013_Report.pdf

19- ورغم أن أفريقيا هي الإقليم الذي يتسم بالطابع الحضري الأدنى في العالم، حيث تبلغ نسبة سكان المدن 39 في المائة فقط، فهي تسجل معدل النمو المدني الأسرع بنسبة 4.5 في المائة. وتشير توقعات الأمم المتحدة إلى أن أفريقيا ستصبح حضرية بنسبة 50 في المائة بحلول عام 2035، وأن هذا الرقم قد يرتفع أكثر ليقارب نسبة 60 في المائة بحلول عام 2050، في حال تحققت توقعات "معتدلة" لمعدل النمو. وبين عامي 2010 و2050، سوف يرتفع عدد سكان المدن في أفريقيا من 400 مليون إلى 1.3 مليار شخص.

20- وتنجم عن هذا المشهد المتغير للاتجاهات الديموغرافية في الإقليم، وعن المستقبل الذي سوف يطغى عليه الطابع المدني على نحو أكبر في المستقبل، تبعات كبيرة بالنسبة إلى التنمية البشرية، وإلى التحوّل البيوي للاقتصادات الأفريقية والنمو الاقتصادي المطرد، من بين عوامل أخرى. وباتت المدن تمثل اليوم 55 في المائة تقريباً من متوسط الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات الأفريقية. ويتعين على أفريقيا أن تعيد تمركز مدنها كمحفّزات للتنمية في ظل هذه الفترة من النمو الاقتصادي المتزايد في عدد من البلدان الأفريقية.

21- حتى ولو كانت الزراعة ونظم الزراعة الغذائية تمثل قطاعاً استراتيجياً ومنتامياً بالنسبة إلى التنمية في أفريقيا، فهي تعتمد نظرة سلبية إزاء معظم الشباب. وتتأتى هذه الحالة عن فجوة متنامية بين تطلعات الشباب والفرص الاقتصادية والاجتماعية والحياتية المتاحة لهم في المناطق الريفية في أفريقيا، أو غياب هذه الفرص. كما أن نظم المعلومات الجديدة، والبنية الأساسية المحسّنة في مجال النقل، وإمكانية السفر والهجرة توفر نافذة على طرق أخرى للحياة تمثل فيها المدن الكبرى والبلدان الغنية وسيلة للوقوف على واقع الصور التي تعرضها وسائط الإعلام. وبالنسبة إلى شباب الريف، غالباً ما يتحقّق حلمهم "بحياة جيدة" بعيداً عن الريف، حيث يبقى خاصة الأكبر سناً في المزارع العائلية الصغيرة. وعلاوة على ذلك، إن الفصل بين التمدن الرسمي والوقائع الريفية، وبين الحاجات والفرص يساهم في تخفيض أهمية الزراعة الريفية.

22- أمام التحدي المتنامي الذي تطرحه عمالة الشباب والتحضر والهجرة، سوف يتعين على الحكومات الأفريقية أن تنخرط مجدداً في الصياغة والتنفيذ المنتظم لسياسات وبرامج صحيحة في مجال التنمية الريفية تعظم الفرص المتاحة للشباب، وتعزز قدراتهم، وتيسر الحصول على موارد إنتاجية ضرورية لتوجيه نمو واسع النطاق في القطاع الزراعي والاقتصاد الريفي.

النوع الاجتماعي وتمكين المرأة

23- ما زالت أفريقيا تسجل تقدماً على صعيد المساواة بين الرجال والنساء وتمكين المرأة. وتحقق بلدان عديدة إنجازات ملحوظة، وبخاصة في مجال المساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي وعدد المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان. غير أن تعزيز وضع المرأة في العمالة المأجورة خارج قطاع الزراعة، والممارسات الثقافية من قبيل ممارسات الإرث غير العادلة، والزواج المبكر وديناميكية النفوذ الأسري؛ إضافة إلى الفرص الاقتصادية غير المتكافئة، ما زالت قضايا تطرح تحديات. وبات عدد أكبر من الأمهات المتعلّقات يتمتعن بمهارات للتنافس على وظائف تتطلب مهارات

كبيرة وتتلقى أجراً جيداً، وبالتالي سوف يكنّ في موقع أفضل لتوفير الطعام لأطفالهن، والاعتناء بهن وتعليمهن. كذلك، فإن تمكين النساء والفتيات من خلال التعليم يتيح لهن المشاركة في اتخاذ القرارات على المستويات كافة، والتأثير على تخصيص الموارد على نحو يراعي المساواة بين الجنسين.

24- وبهدف تعجيل تعزيز المساواة بين النساء والرجال وتمكين المرأة، ينبغي توجيه التغييرات في السياسات بحيث تتناول التمييز ضد الفتيات والنساء في النظام التعليمي، وتشجيع المشاركة الأكبر للنساء في الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والمجزية، ورفع مستوى مشاركة النساء في اتخاذ القرارات على جميع مستويات المجتمع. كذلك، فإن السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تستجيب على نحو أفضل لاحتياجات الرجال والنساء - بما في ذلك استراتيجيات العمل الإيجابي، وإصلاح القوانين العرفية التي تميز ضد النساء والفتيات، ومزيد من الموارد البشرية والمالية لإنفاذ وتطبيق هذه القوانين - تتسم بأهمية حاسمة لتحقيق هذا الهدف. وينبغي للبلدان التي تعاني تباينات في التعليم ضد الفتيان أن تعالج هذه القضية. كما أن عمل المنظمة في هذا المجال يرمي إلى تعزيز المساواة بين الجنسين بوصفها أحد الحقوق الإنسانية الرئيسية ووسيلة أساسية لبلوغ أهدافها الإنمائية في إطار التنمية الريفية المستدامة وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية.

تطور الحماية الاجتماعية في التحول الاقتصادي الإجمالي

25- يبين عدد متزايد من الأدلة من البلدان الأفريقية أن الحماية الاجتماعية تقلص على نحو مباشر الفقر والهشاشة المزمنين، سيما أن هذه البرامج تتيح للأسر الفقيرة تلبية احتياجاتها الأساسية من حيث الاستهلاك، وحماية موجوداتها، وتحقيق نتائج أفضل في مجال الصحة، والتغذية والتعليم⁴. كما أن هذه البرامج تبني الأصول المنتجة لدى الأسر وتوسع الفرص المتاحة لها لتوليد الدخل من خلال تنمية مهاراتها في سوق العمل، وتسمح لها بالانخراط في أنشطة ذات مخاطر وإيرادات أعلى. كذلك، تساهم الحماية الاجتماعية في تنمية الاقتصادات المحلية من خلال تحسين سوق العمل، وتحفيز الأسواق المحلية عن طريق التحويلات النقدية، وإنشاء البنية الأساسية في المجتمعات المحلية، وفي النمو الاقتصادي الواسع النطاق عبر تعزيز الطلب الإجمالي وتيسير الإصلاحات الاقتصادية الصعبة.

26- وبات واضعو السياسات في أفريقيا يعتبرون اليوم أن الحماية الاجتماعية تشكل مكوناً أساسياً في استراتيجيات الحد من الفقر في الإقليم، فيما استمر الحوار والنقاش بشأن الحماية الاجتماعية في التوسع. وفي عام 2009، أقرت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إطار السياسات الاجتماعية لأفريقيا⁵. وتستثمر الحكومات في الإقليم في برامج الحماية الاجتماعية التي تثبت فعاليتها، كما أن الدروس المستمدة من تصميم وتنفيذ هذه البرامج توفر اليوم المعلومات لتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية في القارة الأفريقية. ونتيجة التجربة التي تمثلت في أزمة الأغذية، والوقود والأزمة المالية عام 2008، وموجة الجفاف التي شهدتها القرن الأفريقي عام 2011، تحول التركيز إلى إقامة برامج للحماية

⁴ <http://siteresources.worldbank.org/INTAFRICA/Resources/social-protection-strategy-summary-2012.pdf>

⁵ <http://sa.au.int/en/content/social-policy-framework-africa>

الاجتماعية يمكن رفع مستوياتها بسرعة للاستجابة إلى الصدمات. وينعكس هذا التشديد في العدد المتنامي للمنظمات الإقليمية ووكالات التنمية التي تدعم الحماية الاجتماعية.

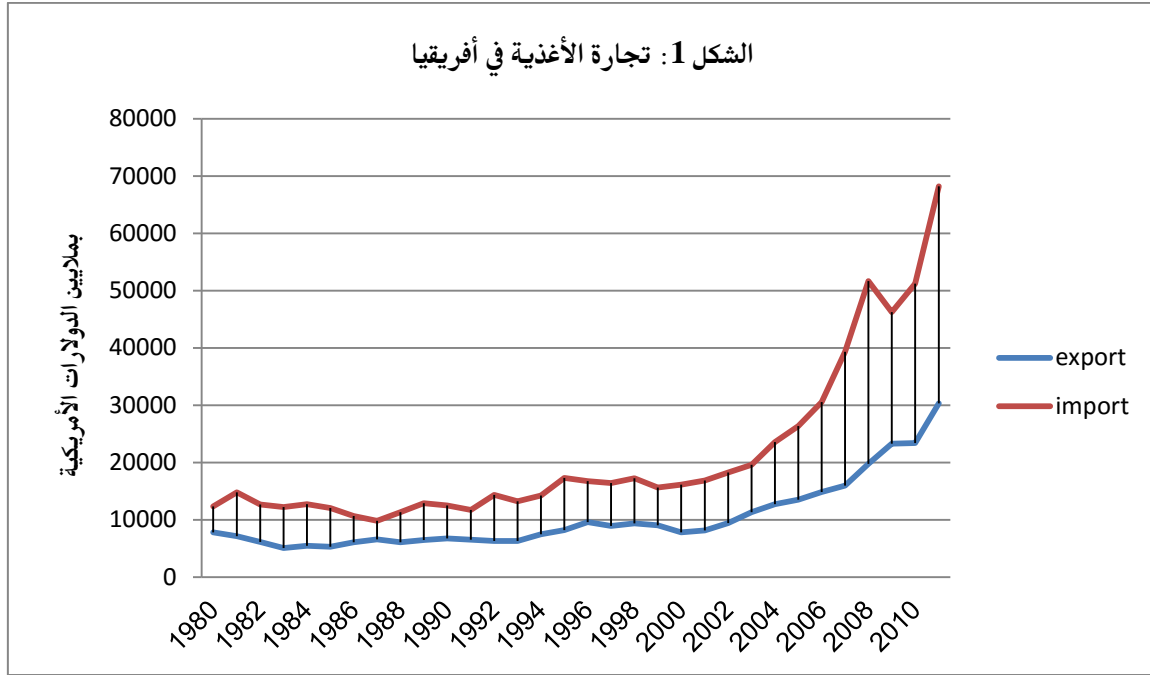
27- كما أن برامج الحماية الاجتماعية تترك آثاراً فورية ومباشرة على الفقر المزمن من خلال تزويد الأسر الفقيرة بالموارد الضرورية لتلبية حاجاتها الأساسية من الاستهلاك، وحماية موجوداتها وتحقيق نتائج أفضل في مجال الصحة، والتغذية والتعليم. على سبيل المثال، أفضى برنامج التحويلات النقدية للأيتام والأطفال الأكثر عرضة في كينيا إلى زيادة ملحوظة في استهلاك الأغذية الأساسية، وإلى تنوع أكبر في النظم الغذائية لدى الأسر المشاركة مقارنةً بالأسر غير المشاركة. ومن بين الأسر الإثيوبية الريفية المتأثرة بالجفاف، فإن الأسر التي تلقت دعماً منتظماً وقابلاً للتنبؤ من الأشغال العامة التي نظمها برنامج شبكة الأمان الإنتاجية واجهت احتمالاً أقل في بيع حيواناتها لتلبية حاجاتها الاستهلاكية مقارنةً بالأسر غير المستفيدة من البرنامج. وقد تبين أن التدخلات التي تستهدف الحماية الاجتماعية تقلص على نحو مباشر اللامساواة كما هي الحال في برنامج *Bolsa Familia* في البرازيل.

28- والمنظمة ملتزمة بدعم الحكومات والشركاء في معالجة التحديات الرئيسية لإدراج الحماية الاجتماعية في الاستراتيجيات والإجراءات الوطنية الرامية إلى مكافحة الجوع وتعزيز قدر أكبر من الاتساق الخاص بالسياسات والتآزر بين الحماية الاجتماعية، والأمن الغذائي والتغذوي، والتنمية الزراعية، وإدارة الموارد الطبيعية والحد من الفقر الريفي. مثلاً، برز "برنامج الشراء من الأفارقة لأفريقيا" المدعوم من منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والبرازيل كمبادرة مشتركة لتعزيز الأمن الغذائي والتغذوي وتوليد الدخل للمزارعين والمجتمعات المحلية الضعيفة في أفريقيا.

زيادة الاعتماد على الواردات الغذائية

29- خسرت أفريقيا صفتها كمصدّر صافٍ للمنتجات الزراعية (بما في ذلك الأغذية) في أواخر السبعينات وحتى بداية الثمانينات حين تدهورت أسعار المواد الأساسية الخام (وبخاصة البن، والكافو والتوابل)، التي شكّلت الجزء الأكبر من إيرادات صادراتها الزراعية وشهد إنتاج الأغذية المحلية نمواً بطيئاً. ووفقاً لبيانات الفاو، ارتفعت واردات الأغذية في أفريقيا منذ عام 1980 بشكل مستمر وبوتيرة أسرع من ارتفاع واردات الصادرات، وسجلت رقماً قياسياً للمرة الأولى بلغ حوالي 50 مليار دولار أمريكي عام 2008، في ذروة الأزمات الاقتصادية العالمية، بما يمثل عجزاً قارب 32 مليار دولار أمريكي. ورغم تراجع الواردات الغذائية في السنة التالية، استمرت في الارتفاع بصورة ثابتة منذ ذلك الحين⁶، ومن المتوقع أن يتواصل هذا الاتجاه في سيناريو "سير الأمور بالأسلوب المعتاد".

⁶ تجدر الإشارة إلى أن العجز في تجارة الأغذية في أفريقيا ارتفع من 32 مليار دولار أمريكي عام 2008 إلى حوالي 38 مليار دولار أمريكي عام 2011. غالباً ما يُساء ذكر هذه الأرقام بالنسبة إلى الواردات الغذائية لأفريقيا، في حين قد تكون أعلى (أنظر الشكل 1). إنما تمثل العجز في واردات الأغذية في أفريقيا.



30- وقد كانت الزيادة في الواردات الغذائية منذ الثمانينات ملحوظة بصورة خاصة بالنسبة إلى الأغذية الأساسية مثل منتجات الألبان، وزيتون ودهون الطعام، واللحوم ومنتجات اللحوم، والسكريات، وبخاصة الحبوب، بما يعني أن الواردات الغذائية تتسم بأهمية متزايدة لضمان الأمن الغذائي.

31- غير أن أفريقيا تمثل لاعباً هامشياً في التجارة العالمية، وتمثل حوالي 3 في المائة فقط من صادرات الأغذية في العالم، فإن القارة تصدر ربع جميع المنتجات الزراعية تقريباً إلى الدول داخل حدودها. وقد أظهرت أفريقيا أنه في ظل الظروف المؤاتية، يمكنها فعلاً أن تحفز التجارة بين البلدان. وهذا ظاهر بفعل أنه في مجال السلع الأساسية الغذائية الاستراتيجية في أفريقيا⁷ مثل الحبوب، والزيتون والدهون، ومنتجات الألبان، واللحوم ومنتجات اللحوم، والسكر والمشروبات، تراوحت التجارة بين بلدان الإقليم في العقد الأخير بين 30 و60 في المائة كحصة من إجمالي الصادرات الزراعية للقارة، بما يمثل نطاقاً كبيراً للتوسع.

32- ويشكل الاعتماد المستمر على واردات الأغذية مشكلة خطيرة بالنسبة إلى عدة بلدان أفريقية، وبخاصة حين تأخذ فواتير استيراد الأغذية المرتفعة المال من أمام جداول أعمال هامة أخرى للتنمية من دون حلّ مسألة انعدام الأمن الغذائي. حتى أن هذه المشكلة معقدة في البلدان التي تعتمد صادراتها بصورة رئيسية على الزراعة في حين أن الإيرادات من الصادرات التقليدية مثل الكاكاو، والبن والتوابل أقل يقيناً، وتبقى معرضة لأسعار السوق الدولية المتقلبة وممارسات التجارة غير العادلة التي يتبعها الشركاء التجاريون الرئيسيون لأفريقيا.

⁷ أنظر مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي في أفريقيا، ديسمبر/كانون الأول 2006، أبوجا- نيجيريا.

33- على نحو أكثر إيجابية، ونظراً إلى الزخم الذي توفره الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا/البرنامج الشامل للتنمية الزراعية، بات من المتفق عليه بشكل واسع أن تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية من خلال توطيد ترتيبات التكامل الإقليمي التي تتجاوز الحدود الوطنية والوطنية الفرعية يؤدي دوراً رئيسياً لتجاوز مشكلة اعتماد أفريقيا على واردات الأغذية وحلّ مشاكل انعدام الأمن الغذائي. وتستند الاستراتيجية المفضلة على الفكرة العامة بأن أسواق أفريقيا الغذائية والزراعية متناثرة للغاية على الأصعدة الإقليمية الفرعية، والقطرية، بل وداخل الأقطار نفسها، الأمر الذي تنشأ عنه أسواق متفرقة دون الحجم الأمثل، بما لا يكفل أي ربحية للاستثمارات الخاصة الكبيرة في مختلف مراحل سلسلة السلع. ويجري سد هذه الثغرات الموجودة بين الإنتاج المحلي وبين الطلب بواردات غير أفريقية المنشأ، حتى في حالات وجود فوائض تصلح للتجارة في القارة. لذا، وبموجب إعلان مالابو، تمت صياغة التزام جديد قوي لتحفيز التجارة بين البلدان الأفريقية بالسلع الأساسية والخدمات الزراعية من أجل: (أ) زيادة المستوى الحالي للتجارة بين البلدان ثلاث مرات بحلول عام 2025؛ (ب) تسريع إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية بحلول عام 2017 والانتقال إلى خطة قارية للرسوم الخارجية الموحدة.

34- وأما المفاوضات الجارية برعاية الاتحاد الأفريقي لإنشاء منطقة تجارية حرة على نطاق أفريقيا فتوفر فرصاً محددة في حال وجود إرادة سياسية قوية في هذا الاتجاه. إنما بهدف إنجاح هذه الخطوة، يجب أن تسعى الحكومات الأفريقية إلى إجراء تغييرات على مستويات عديدة: ينبغي تحسين البنية الأساسية المادية وتوسيع نطاق الفرص لتشمل التنمية الإقليمية لسلسلة القيمة والوصول إلى الأسواق، بما في ذلك من خلال تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي. غير أن أفضل طريقة لتهيئة بيئة مواتية لزيادة نمو التجارة الزراعية تتفاوت من بلدٍ إلى آخر، ولا بد لكل بلد أن يصوغ خطته من حيث استراتيجيته للحد من الفقر وتحقيق النمو. وينبغي أن يكون التركيز على معالجة الصعوبات في جانب العرض مع الاستجابة للتغيرات في الطلب الإقليمي والعالمي.

35- وتبرز الحاجة إلى جهودٍ منسقة لإصلاح الأنظمة التجارية، وبخاصة في البيئة الجديدة لمنطقة التجارة الحرة على نطاق أفريقيا، بالاستناد إلى الإنجازات الضخمة التي سبق أن تحققت. كذلك، يجب أن تدفع البلدان الأفريقية باتجاه ضمان تنفيذ القرارات المتفق عليها في الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي انعقد في ديسمبر/كانون الأول 2015 تنفيذاً فعالاً، وإدراج قواعد واضحة في المفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية؛ وكذلك بالنسبة إلى اتفاقات الشراكة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي والأفضليات التجارية الممنوحة لها من دول أخرى في منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي، وبخاصة الولايات المتحدة، في إطار القانون لإتاحة الفرصة للنمو الإفريقي. فتحرير التجارة الأفريقية بحاجة إلى المضي قدماً، وينبغي أن يمتد ليشمل تقليل الآثار السلبية للحواجز غير التعريفية. غير أن التطورات الأخيرة في إقامة "مراكز حدودية وحيدة" لتيسير التجارة عبر الحدود تشكل خطوات في الاتجاه الصحيح.

الاهتمام المتجدد في استثمارات القطاع الخاص في الزراعة بما في ذلك من الاقتصاديات النامية والناشئة

على الرغم من وجود أدلة كثيرة تبين أن خلال فترات التقلب الكبير في دورات الأعمال في العالم (من خلال أسعار متدنية أو مرتفعة)⁸، يحظى قطاع الزراعة بزيادة كبيرة في الاستثمارات الخاصة التي غالباً ما تذهب سدىً حين تستقر دورة الأعمال، فقد تأتت عن الاتجاهات الأخيرة في الاستثمارات الزراعية منذ الاضطرابات الاقتصادية العالمية عام 2008 تبعات ملحوظة على صعيد استدامة النظم الإيكولوجية وضمان الأمن الغذائي والتغذوي بالنسبة إلى المجتمعات المحلية المضيفة، حيث أن بعض المجالات الرئيسية لهذه الزيادة الكبيرة في الاستثمارات تعني شراء الأراضي على نطاق كبير. علاوةً على ذلك، يتمثل اتجاه ناشئ في الاهتمام بتدفقات الاستثمارات الزراعية في ما بين بلدان الجنوب التي كانت ضئيلة جداً في الماضي.

وفي معظم البلدان النامية، وبخاصة في أفريقيا، حيث النظم مفقودة، أُثير عدد كبير من القضايا المعقدة والمثيرة للجدل-اقتصادية، وسياسية، ومؤسسية، وقانونية وأخلاقية- في ما يتصل بالأمن الغذائي، والحد من الفقر، والتنمية الريفية، والتكنولوجيا، والحصول على الأراضي والموارد المائية. إنما وفي الوقت ذاته، تبذل البلدان الأفريقية جهوداً مضنية لجذب الاستثمارات الخارجية إلى قطاعاتها الزراعية. فهي تعتبر أن هذه الاستثمارات قد تضطلع بدور هام في سدّ الفجوة التي تتركها المساعدة الرسمية المتضائلة للتنمية والقيود المفروضة على موارد ميزانياتها المحلية، بما يولد فرص العمل ويعزز نقل التكنولوجيا.

وفيما يبرز هذا الاتجاه، ثمة توافق على عدم وجود حلّ واحد لاستثمارات مربحة للطرفين. فمشاريع الاستثمارات الأجنبية التي تجمع بين مواطن القوة لدى المستثمر (رأس المال، والإدارة، والخبرة في التسويق والتكنولوجيا) وتلك الموجودة لدى المجتمعات المحلية (العمل، والأرض، والمعرفة المحلية، إلخ) تحظى بالفرص الأكبر في النجاح. كذلك، إن الاستثمارات التي تعطي دوراً ناشطاً للمزارعين المحليين وتحيل لهم مسؤولية أراضيهم- الزراعة التعاقدية، وبرامج المزارعين المستقلين مثلاً - تبدو واعدة جداً.

رابعاً- المجالات ذات الأولوية لعمل المنظمة في المستقبل

36- سوف تترسّخ الإجراءات الإقليمية والوطنية التي يمكن للمنظمة أن تدعمها على نحو فعال في هذا السياق في البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا من خلال استراتيجية تنفيذ إعلان مالابو وخارطة الطريق المتصلة به والالتزامات في أهداف التنمية المستدامة. وهي تتصل بتحقيق الأمن الغذائي والتغذية؛ ومكافحة الفقر؛ والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، بما في ذلك الطاقة وندرة المياه؛ والحماية من الأمراض والآفات الحيوانية والنباتية، والتهديدات لسلامة الأغذية؛ وتنمية النظم الزراعية الغذائية والعمالة؛ والتجارة؛ وإيلاء انتباه خاص إلى النوع الاجتماعي والشباب.

⁸ الاتجاهات وآثار الاستثمارات الخارجية في الزراعة في البلدان النامية - أدلة من دراسات الحالة:

<http://www.fao.org/economic/est/publications/trends/en/>

الملحق 1 : الاتجاهات والتطورات العالمية

تغيّر المناخ وتزايد الهشاشة

37- لقد أرسى اتفاق مؤتمر الأطراف الحادي والعشرون بشأن تغيّر المناخ، الذي تمّ اعتماده في ديسمبر/كانون الأول 2015 في باريس، الأسس لإجراءات دولية غير مسبقة في مجال تغيّر المناخ. فقد اتفقت البلدان على الإعلان عن الإجراءات التي تنوي اتخاذها ما بعد عام 2020 على صعيد تغيّر المناخ في ظل اتفاق دولي جديد، يُعرف باسم مساهماتها المقررة المحددة وطنياً. وتمّ أيضاً التوصل إلى اتفاقات "لضمان المستوى الأعلى الممكن من جهود التخفيف من آثار تغيّر المناخ في فترة ما قبل 2020". وسوف تشير المساهمات المقررة المحددة وطنياً إلى حدّ بعيد ما إذا كان العالم يسير باتجاه مستقبل يعتمد مستوى منخفضاً من الكربون ويكون قادراً على الصمود في وجه تغيّر المناخ (أنظر الوثيقة ARC/16/INF/10).

38- ويشمل قرار مؤتمر الأطراف مجموعة متنسقة من العناصر الآلية إلى تحفيز هذه الإجراءات الحاسمة، بما في ذلك خطط من أجل: (1) تعزيز المعارف الفنية وتبادلها؛ (2) مواصلة الزخم الإيجابي الذي ولدته أطراف غير حكومية؛ (3) تعزيز الدعم المالي؛ و(4) تحسين التنسيق.

التغذية

39- يدعو إعلان روما عن التغذية وإطار العمل اللذان اعتمدهما المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية إلى إجراءات والتزامات متجددة للقضاء على سوء التغذية في جميع أشكاله - نقص التغذية، ونقص المغذيات الدقيقة، الذي عانت منه دول عديدة طيلة عقود، وزيادة الوزن والسمنة - وهي مشكلة ناشئة تزداد أهمية في البلدان المتقدمة والنامية وتفرض تكاليف اقتصادية واجتماعية عالية على البلدان. لذا، فإن تحسين التغذية وخفض هذه التكاليف يتطلب نهجاً متعدد القطاعات يبدأ بوضع برامج غذائية وزراعية مراعية للتغذية ويتضمن تدخلات مكّمة في مجالي الصحة العامة والتعليم.

مكافحة الآفات والأمراض النباتية والحيوانية العابرة للحدود والاستجابة لها

40- تنشأ الآفات والأمراض النباتية والحيوانية العابرة للحدود من العوامل البيئية، بما في ذلك تغيّر المناخ، والتجارة و/أو غيرها من حركة الإنسان أو مسببات الأمراض. وتتصل زيادة الترابط بين النظم الغذائية بوجود نسبة أعلى من الآفات والأمراض النباتية والحيوانية، التي تنتقل بسهولة أكبر عبر الحدود ولها آثار اقتصادية مدمرة على مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة في هذه السلاسل الغذائية، والزراعية الصناعية. ويكون لتفشي آفة نباتية أو مرض حيواني عابر للحدود عواقب خطيرة على الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للبلد، وكذلك تأثير مباشر على معيشة سكانه. وتدعم المنظمة البلدان لتجنب الآفات والأمراض النباتية والحيوانية العابرة للحدود والتهديدات على سلامة الأغذية والاستجابة لها.

التوسع المدني والهجرة وآثارهما على النظم الغذائية والأمن الغذائي والتغذية، والبنى الزراعية المتغيرة

41- يُعد التوسع المدني المتنامي سريعاً أحد أهم التحديات الرئيسية للأمن الغذائي والتغذوي. ومن المتوقع أن يعيش حوالي 5 مليارات نسمة في المدن بحلول عام 2030- أي حوالي 60 في المائة من عدد السكان المتوقع في العالم. وسيطلب النمو المستمر في عدد سكان المناطق الحضرية وتوسع المدن الموجودة والجديدة تغيير أنماط استهلاك الأغذية مع آثار مترتبة على استخدام الأراضي واستدامة سلاسل الإمداد. وتزداد أهمية الأنظمة الغذائية الحضرية وشبه الحضرية والريفية بالنسبة إلى الأمن الغذائي والتغذوي في المدن، وكذلك بالنسبة للخدمات البيئية.

42- ولا تزال الهجرة من المناطق الريفية تشكل تحدياً هاماً ينبغي معالجته، وخاصة بسبب هجرة الشباب والذكور البالغين في سن العمل، الأمر الذي يقوّض الأمن الغذائي والتغذية في المناطق الريفية. وغالباً ما يُترك النساء والأطفال والكبار في السن في بيئة تفتقر إلى الفرص الكافية لكسب العيش من زراعة الحيازات الصغيرة أو العمالة الريفية. وشباب الريف هم مستقبل القطاع الزراعي. وهناك حاجة إلى إيجاد بدائل لخلق فرص وحوافز جديدة للشباب للانخراط في الأنشطة الريفية الزراعية وغير الزراعية في مجتمعاتهم المحلية وفي بلدانهم. وينبغي أن يكون تعزيز فرص العمل للشباب في المناطق الريفية والمشاريع الزراعية في صلب الاستراتيجيات التي تهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية لمحنة التنقل الاقتصادي والاجتماعي.

عولة الزراعة ونظم الأغذية

43- اتسم تطور الزراعة ونظم إنتاج الأغذية في عشرات السنين الأخيرة بزيادة التكامل بين الزراعة ومصائد الأسماك والغابات مع غيره من الأنشطة الاقتصادية التي تشارك فيها مؤسسات كبيرة للأعمال والزراعية وشركات عبر وطنية. فظهر سلاسل معقدة ومتنوعة لإنتاج التصنيع الزراعي انطوى على تغييرات نوعية وكمية في الطلب على المنتجات الأولية، فضلاً عن توزيع الدخول على قطاعات ومجموعات سكانية مختلفة. وكانت النتيجة أن حدثت تغييرات في توزيع المصادر الإنتاجية، بدءاً بزيادة وجود منتجين أوليين على نطاق واسع مع عمليات صغيرة. وينبع هذا الاتجاه من وفورات الحجم الكبير، وإن كان يأتي أيضاً رداً على فشل الأسواق في عمليات الائتمان والتأمين ولمواجهة قوة الأسواق على امتداد سلسلة الإنتاج. فالنجاح في تنفيذ السياسات المطلوبة، والتي تحتاج إلى حوكمة قوية، سوف يحدد النتيجة النهائية للتصنيع الزراعي في البلدان النامية.

تطور السياسات التجارية وأنماط التدفقات التجارية

44- رغم أن العالم شهد زيادات كبيرة في التجارة في قطاعي الزراعة ومصائد الأسماك خلال العقد الأخير، من المتفق عليه بشكل واسع أن هذا يمثل زيادة أقل من تلك التي كانت لتتحقق في غياب سياسات حمائية جداً وضارة بالتجارة. وقد ارتفع إجمالي الصادرات الزراعية من 225 مليار دولار أمريكي في 1980-1982 إلى حوالي 1.65 ترليون دولار أمريكي في الفترة 2012-2014، وقد شاركت البلدان النامية على نحو ناشط في هذا التوسع للتجارة، ومن

المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه. وتعكس هذه الزيادة مستوى أعلى من التجارة بين بلدان الإقليم من خلال اتفاقات التجارة التفضيلية، والتجارة أيضاً بين بلدان بعيدة عن بعضها.

45- والأهم هو أن القرارات التي تمّ التوصل إليها خلال المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي انعقد في ديسمبر/كانون الأول 2015 في نيروبي تطمح إلى تعزيز القواعد بشأن السياسات المشوّهة للتجارة، وتوفير "مجالاً للمرونة والسياسات" للبلدان النامية. وتبرز في صلب القرار الذي خلص إليه المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة الدولية مؤخراً المنافسة على الصادرات، بما في ذلك التزام بإلغاء الإعانات للصادرات الزراعية. وطلب أعضاء منظمة التجارة العالمية باستمرار- لا سيما البلدان النامية- العمل على هذه القضية نظراً إلى قدرة هذه الإعانات الكبيرة على تشويه إنتاجها المحلي وتجارتها. وبموجب هذا القرار، التزمت البلدان المتقدمة بإزالة الإعانات للصادرات بشكل فوري، ما عدا بالنسبة إلى بعض المنتجات الزراعية، كما سوف تفعل البلدان النامية بحلول عام 2018. وسوف تحافظ البلدان النامية على المرونة لتغطية تكاليف تسويق الصادرات الزراعية ونقلها حتى نهاية عام 2023، في حين قد تستفيد البلدان الأكثر فقراً والمستوردة للأغذية من وقت إضافي لوقف الإعانات. علاوةً على ذلك، يقرّ قرار وزاري بشأن آلية ضمان خاصة لفائدة البلدان النامية أن هذه البلدان سوف تتمتع بالحق في زيادة التعريفات بصورة مؤقتة في وجه الزيادات الكبيرة في الواردات عبر اللجوء إلى هذه الآلية. وقد شملت القرارات الأخرى التي تمّ التوصل إليها اتفاقاً بشأن تيسير التجارة، والقطن وتعزيز المعاملة التفضيلية لأقل البلدان نمواً.

الهيكليّة المتغيّرة للطلب على الأغذية وتقلّب أسعار الأغذية

46- من المتوقع أن يرتفع الطلب العالمي على الأغذية بنسبة 70 في المائة بحلول عام 2050، وهو اتجاه يتأثر بصورة متزايدة بالسكان والنمو الاقتصادي والتوسع العمراني، وعلى الأخص في البلدان النامية. وفي الوقت نفسه تتغير أنماط التغذية باتجاه المزيد من المنتجات الحيوانية، بما في ذلك الأسماك والزيوت النباتية، وبدرجة أقل السكر؛ وهو اتجاه يتأكد بفعل زيادة التجانس في العادات المعيشية بين سكان الريف وسكان الحضر بفضل التسهيل الذي تحدثه تكنولوجيا الاتصالات. كما أن أنماط الاستهلاك الجديدة تنطوي أيضاً على دور كبير للأغذية المجهزة التي تتيح فرصاً جديدة أمام القيمة المضافة والأنشطة المدرة للدخل.

47- أحدثت الزيادة في أسعار الأغذية في السنوات الأخيرة وتفاوتها الكبير على فترات قصيرة (تقلبها) قلقاً في جميع أنحاء العالم من التهديدات التي يتعرض لها الأمن الغذائي الوطني، وهزت الإحساس باللامبالاة الذي نجم عن سنوات عديدة من تراجع أسعار السلع الأولية في العقود الأخيرة من الزمن. وتشير التقديرات إلى أن هذه الظروف لن تتغير في المستقبل القريب، وأن الأرجح أن تظل الأسعار على ارتفاعها مقارنة بالسنوات العشر السابقة، كما ستستمر التقلبات الشديدة الملحوظة.

أمن الطاقة وندرته

48- بحسب التوقعات الجديدة للوكالة الدولية للطاقة⁹، فإن الطلب العالمي على الطاقة سوف يزداد بحوالي الثلث خلال الفترة 2013-2040، كما أن جزءاً كبيراً من هذا الطلب سوف يرد من البلدان النامية فيما ينمو عدد السكان ويرتفع الدخل للفرد الواحد، وفيما تتطلب التجارة العالمية للمنتجات الزراعية المزيد من وسائل النقل. فالطاقة المتجددة بما في ذلك الكتلة الحيوية، سوف تغطي على الفحم كالمصدر الأكبر للكهرباء في بداية الثلاثينات من القرن العشرين، وسوف تمثل 50 في المائة تقريباً من مجموع النمو في الطلب خلال الفترة المؤدية إلى عام 2040. وتشير التوقعات أيضاً أن حوالي 550 مليون شخص سوف يبقون من دون كهرباء عام 2040 - ومعظمهم في إقليم أفريقيا.

تزايد المنافسة على البيئة والموارد

49- تشير الاتجاهات في عام 2050 إلى حدوث نقص متزايد في الأراضي الزراعية، والمياه، والغابات، ومصادر الأسماك البحرية الطبيعية، وموارد التنوع البيولوجي. ويرجع ذلك إلى الإسراع في تكثيف الأنشطة البشرية وما يصاحبها من زيادة الضغط على الموارد الزراعية الطبيعية، الأمر الذي يهدد بتغيير الوظائف الايكولوجية للأرض بطريقة ضارة، وسيجعل الاستدامة الاقتصادية العامة أكثر صعوبة في الوقت نفسه. فالمنافسة على الموارد الطبيعية سواء للأغذية أو المنتجات بخلاف الأغذية ليست جديدة، ولكن طبيعة هذه المنافسة وحدثتها تغيرت كثيراً بعدة طرق أثناء السنوات العشر الماضية، ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه. فاستهلاك الحبوب والبذور الزيتية لإنتاج أنواع الوقود الحيوي قد زاد بالفعل، فضلاً عن الاستخدامات الأخرى مثل استخدام الكتلة الحيوية لتحل محل البتروكيماويات. ولا بد من وجود آليات قوية للحكومة على المستويات القطرية والإقليمية والدولية لتحقيق التوازن بين الاحتياجات المتضاربة والفرص، ولتنفيذ أطر سليمة لحقوق ملكية الموارد الطبيعية.

سيطرة القطاع الخاص بصورة متزايدة على المعرفة والابتكار

50- رغم أن الاستثمارات العامة في مجال البحوث والتنمية الزراعية قد ازدادت في كل أنحاء العالم، غير أن استثمارات القطاع الخاص شهدت نمواً أسرع وتراوحت بين 48 و50 في المائة تقريباً من إجمالي النفقات على البحوث والتنمية. ويتركز حوالي نصف الاستثمارات في مجال البحوث والتنمية الزراعية في بعض البلدان: الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، والصين، والهند والبرازيل، في حين أن أكثر من 90 في المائة من الاستثمارات الخاصة يحصل في البلدان المتقدمة.

51- كما أن ظهور التكنولوجيا الحيوية التي تتركز بصورة خاصة في القطاع الخاص بوصفها المصدر الرئيسي للابتكار في الزراعة، قد نقل "المجال التكنولوجي" باتجاه القطاع الخاص. علاوة على ذلك، وخلال العقود الثلاثة الماضية، شهد العالم تقدماً هائلاً في مجال تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها التي تتواجد في معظمها في القطاع الخاص. وقد عزز ذلك إنتاجية العمل إلى حد بعيد، فيما عظم فرص توليد تدفقات المعلومات وتقليص آثار البعد المادي. وإضافةً

إلى تأثيرات كل ذلك على الاقتصاد، فإن الزيادة في تدفق المعلومات ولا مركزية مصادر المعلومات التي توفرت بفضل انتشار أجهزة الكمبيوتر والحصول على الانترنت، قد يسّرت إحداث تغيير في جميع جوانب المجتمعات. وقد يستمر هذا الاتجاه ويتسارع في المستقبل، الأمر الذي سوف يؤثر إلى حد بعيد على توليد المعرفة الجماعية والديموقراطية وانتشارهما.

الحوكمة والمساءلة المتبادلة

52- تغيرت بيئة التنمية بطرق عديدة في السنوات العشر الماضية. فمن ناحية - وعلى الصعيدين الوطني والدولي - أصبح هناك اعتراف متزايد بالصوت المشروع لمجموعة كبيرة من أصحاب المصالح، بمن فيهم القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات في أي مداولات. وأصبحت هناك آليات جديدة لإشراك ممثليهم في عمليات صنع القرار، فضلاً عن القيام بتنفيذ أنشطة وضعت بصورة مشتركة. كما أن هناك اعترافاً بأنه لكي تتحقق الأهداف الإنمائية العالمية والإقليمية والقطرية - ليس أقلها تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي والحد من الفقر - فإن مشاركة عناصر فاعلة تتجاوز القطاع الزراعي أصبحت أمراً ضرورياً، لتكون هناك مساحة أكبر لمجموعة أصحاب المصالح، والآراء والمصالح المتنافسة.

53- ويبرز الالتزام بالحوكمة الجيدة والمساءلة المتبادلة من بين الالتزامات الرئيسية في إعلان مالابو للاتحاد الأفريقي¹⁰. كما أن زيادة التركيز على قضايا شاملة، مثل النوع الاجتماعي والبيئة تضيف إلى التعقيد وتدعو إلى مستوى أفضل وأقوى من الحوكمة، وإلى بناء مؤسسات فعالة تتسم بالكفاءة وعرضة للمساءلة وتبني المشاركة والشفافية والمعلومات القائمة على أدلة، وصناعة القرارات. وهناك تغيير ثان مهم هو الاعتراف العام بأن عمليات التنمية الناجحة ينبغي أن تكون مدفوعة ومملوكة للبلدان نفسها، وأن ذلك يتطلب استراتيجيات وبرامج قطرية متماسكة.

زيادة التعرض للخطر بسبب الكوارث والأزمات الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان

54- إن الكوارث وانعدام الأمن الغذائي مترابطة ببعضها. فموجات الجفاف، والفيضانات، والأعاصير، والتسونامي وغيرها من الأخطار قد تفسد الأغذية؛ وتدمر الزراعة والثروة الحيوانية والثروة السمكية والبنية الأساسية لتجهيز الأغذية، والأصول، والمدخلات، وقدرة الإنتاج. كما أنها تعطل إمكانية الوصول إلى الأسواق، والتجارة والإمدادات الغذائية، وتقلص الدخل، وتستنفد المدخرات وسبل كسب العيش. وأمّا موجات الجفاف، والآفات والأمراض النباتية مثل الجراد الصحراوي ودودة الحشد، والأمراض الحيوانية مثل حمى الخنازير الأفريقية، وتلوث الأغذية أو الغش فيها، فتترك تأثيراً اقتصادياً مباشراً من خلال تقليص إنتاج الحيازة أو القضاء عليه، والتأثير سلباً على الأسعار والتجارة والوصول إلى الأسواق، ومن خلال خفض دخل الحيازة والعمالة فيها. وبإمكان الكوارث أن ترفع الأسعار أيضاً، وتقلص الدخل الفعلي، وترغم الفقراء على بيع أصولهم، وتخفيض استهلاكهم للأغذية وتنوعها الغذائي وحصولهم على أغذية آمنة وجيدة. كما أن الكوارث تولّد شراك فقر تزيد من انتشار انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

¹⁰ أنظر الوثيقة ARC/16/INF/14

وعلى المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية، لا بد من اتخاذ إجراءات متناسقة لبناء واستعادة سبل كسب العيش المتسمة بالقدرة على مواجهة مختلف التهديدات والصدمات بالنسبة للمزارعين والرعاة والعاملين في مصايد الأسماك والغابات والفئات المستضعفة الأخرى (الذي يزيد عددهم بحسب التقديرات عن 2.5 مليار من أصحاب الحيازات الصغيرة وفقا لمنشورة المنظمة المعنونة "الحفظ والتوسع").